

## روح المعاني

وقد يكون المعنى إن كنتم في شك من صحة ديني وسداده فأخبركم أن خلاصته العبادة لا له هذا شأنه دون ما تعبدونه مما هو بمعزل عن ذلك الشأن فأعرضوا ذلك على عقولكم وأجبلوا فيه أفكاركم وإنظروا بعين الإنصاف لتعلموا صحته وحقيقته وذكر بعضهم أنه لا يحتاج على هذا إلى جعل المسبب الإخبار والإعلام بل يعتبر الجزاء الأمر بعرض ما ذكر على عقولهم والتفكير فيه والأظهر إعتبار كون الأخبار جزاء كما في المعنى الأول والتعبير عما هم عليه بالشك مع كونهم قاطعين بعدم الصحة للإيدان بأن أقصى ما يمكن عروضة للعاقل في هذا الباب هو الشك في الصحة وأما القطع بعدمها فما لا سبيل إليه وقيل : لا نسلم أنهم كانوا قاطعين بل كانوا في شك وإضطراب عند رؤية المعجزات وجيء بأن للإشارة إلا أنه مما لا ينبغي أن يكون لوجود ما يزيله .

وجوز أن يكون المعنى إن كنتم في شك من ديني ومما أنا عليه أمأ تركه وأوافقكم فلا تحدثوا أنفسكم بالمحال ولا تشكوا في أمري وإقطعوا عني أطماعكم وإعلموا أنني لا أعبد الذين تعبدون من دون الله ولا أختار الضلالة على الهدى كقوله تعالى : قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا يخفى أن ما قبله أوفق بالمقام وتقديم ترك عبادة غير الله تعالى على عبادته سبحانه لتقدم التولية على التحلية كما في كلمة التوحيد والإيدان بالمخالفة من أول الأمر وتخصيص التوفي من بين سائر صفات الأفعال بالذكر متعلقا بهم للتخويف فإنه لا شيء أشد عليهم من الموت وقيل : المراد أعبد الله الذي خلقكم ثم يتوفاكم ثم يعيدكم وفيه إيماء إلى الحشر الذي ينكرونه وهو من أمهات أصول الدين ثم حذف الطرفان وأبقى الوسط ليدل عليهما فإنهما قد كثر إقترانهما به في القرآن وأمرت أن أكون من المؤمنين 104 أي أوجب الله تعالى على ذلك فوجوب إيمان بالله تعالى شرعي كسائر الواجبات وذكر المولى صدر الشريعة أن للشرعي معنيين ما يتوقف على الشرع كوجوب الصلاة والصوم وما ورد به الشرع ولا يتوقف على الشرع كوجوب الإيمان بالله سبحانه ووجوب تصديقه صلى الله عليه وسلم فإنه لا يتوقف على الشرع فهو ليس بشرعي بالمعنى الأول وذلك لأن ثبوت الشرع موقوف على الإيمان بوجود الباري تعالى وعلمه وقدرته وكلامه وعلى التصديق بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم بدلالة معجزاته فلو يتوقف شيء من هذه الأحكام على الشرع لزم الدور ولقائل أن يمنع توقف الشرع على وجوب الإيمان ونحوه سواء أريد بالشرع خطاب الله تعالى أو شريعة النبي صلى الله عليه وسلم وتوقف التصديق بثبوت شرع النبي صلى الله عليه وسلم على الإيمان بالله تعالى وصفاته وعلى التصديق بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم ودلالة معجزاته لا يقتضي توقفه على وجوب الإيمان والتصديق ولا على

العلم بوجوبهما غايته أنه يتوقف على نفس الإيمان والتصديق وهو غير مفيد لتوقفه على وجوب الإيمان والتصديق ولا مناف لتوقف وجوب الإيمان ونحوه على الشرع كما هو المذهب عندهم من أن لا وجوب إلا بالسمع وقول الزمخشري هنا : إنه عليه الصلاة السلام أمر بالعقل والوحي لا يخلو عن نزعة إعتزالية كما هو دأبه في كثير من المواضع ومن قال من المفسرين منا : إنه وجب على ذلك بالعقل والسمع أراد بالعقل التابع لما سمع بالشرع فلا تبعية والكلام على حذف الجار أي أمرت بأن 4 أكون وحذفه من أن وأن مطرد وإن قطع النظر عن ذلك فالحذف بعد أمر مسموع عن العرب كقوله :